الديار ١٤ نيسان ٢٠٠٤
20040414-0004-2

لجنة أهالي المخطوفين طالبت بكشف الحقائق

حلواني : إنه عام الإفلاس السياسي وقمع الحريات والمسؤولون في حالة استقالة

من أجل «إعلان ١٣ نيسان يوماً وطنياً للذاكرة»، ومن أجل إقامة نصب تذكاري لجميع ضحايا الحرب يكون بمثابة ادانة ماثلة لجرائمها، وتحت عنوان «تتذكر ما تنعاد - ١٣ نيسان» عقدت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني مؤتمراً صحافياً امس في نقابة الصحافة قالت فيه:

«تأتي الذكرى التاسعة والعشرون لـ١٣ نيسان والجراح لا تزال مفتوحة رغم كل المساعي لتمويهها. ليس النسيان علاجاً ولا التناسي شفاء، وما لم نواجه حقائقنا كما هي لن نصل الى بر الأمان. لا تزال السياسة هي الحرب بوسائل اخرى، والانقسام بصيغ ثانية. لا تزال رموز الحرب وشعاراتها ومشاعرها حاضرة. لم نصل الى رواية مشتركة للحرب ولا مبادىء مشتركة للسلم. لم نتفق على أطر للمشاركة والمصالحة ولا تزال أطر الانقسام هي الوحيدة القائمة. لا تزال الدولة موضع تناهب الجماعات والطوائف ولعبة للشقاق الوطني. لا يزال المجتمع مفتتا وممزقاً. أما الآلام العظيمة التي هي تاريخ بلدنا خلال خمسة عشر عاما، فغدت مجرد وصمة نحاول اخفاءها وعارا نتجنب ذكره».

اضافت في الذكرى التاسعة والعشرين لـ١٣ نيسان نتذكركم ضيعنا من فرص وكم زدنا التركة الثقيلة ثقلا. نتذكركم أهدرنا من دروس وبذرنا من تجارب، اذ رغم كل الادعاءات لم تقم الدولة ولم يقم المجتمع بمبادرة حقيقية في سبيل السلم والمشاركة الوطنية. خرجنا من الحرب بأساس السلم والمصالحة، خسرناه في مشاحنات السياسيين واستتباعهم وتنازعهم على الدولة وتناهبهم للسلطة والخزانة. كان على الدولة ان تدير اللعبة وان تكون ميزانا وصماما لاعادة البناء وقيامة المجتمع. لكنها بدلا من ذلك تحولت الى مركز لتجديد الانقسام واعادة انتاجه. كان على الدولة ان تكون بؤرة لثقافة السلم فتحولت ذكرى شبحية للحرب واقطاب الحرب. كان على الدولة ان تعالج الاسباب فموهتها بالتجميل الزائف والتجاهل.

تابعت: لا يزال أهالي المخطوفين والمفقودين لا يعرفون مصائر أحبائهم. ولا تزال الدولة تنشىء لجانا بعد لجان وتخفي تقريرا بعد تقرير. انه عام الافلاس السياسي وقمع الحريات، فالمسؤولون في حالة استقالة من مسؤولياتهم في ادارة شؤون البلاد وناسها. كلما طالب مطالب بحقه، كلما عبر واحد عن رأي مخالف، كلما صاح جائع، كلما تظاهر طالب او أم مفقود، الصقت بهم شتى التهم تحت عنوان تعكير صفو الامن المستتب، والتشويش على دولة القانون والمؤسسات والاساءة الى علاقات الجيرة.

وأشارت الى ان لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان تتكلم بلسان المجتمع بأسره، فما لم تعلن الحقيقة بكل رعبها، وما لم يقم المجتمع كله بالمصارحة، وما لم نواجه الحرب كما هي، لن تقوم مصالحة ولا مجتمع ولا دولة. ان قضيتنا هي معيار للمراجعة الوطنية. وباصرارنا عليها لا نعيد اشباح الحرب، لكن نهيىء لوعيها ونقدها ومراجعتها.

وانتقدت حلواني عدم نشر تقرير اللجنة التي بحثت في الشكاوى بقولها: «اثر تغيير الحكومة في نيسان عام ٢٠٠٣، أودع رئيس هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين، الوزير فؤاد السعد، رئاسة الحكومة كامل الملف مع مشروع التقرير المنتظر. ومنذ ذلك الحين والاهالي ما زالوا ينتظرون الافراج عن هذا التقرير.

وبدلا من نشر التقرير، فوجئنا بعد انقضاء عام، بتعيين الوزير ميشال موسى رئيسا جديدا للهيئة المذكورة. ونحن لا نرى سوى مهمة واحدة أمام معالي الوزير وهي الافراج عن التقرير. واننا نطالب الدولة بشخص الوزير ميشال موسى، بالافراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى ونشره وتحمل مسؤولية ما يترتب عن ذلك.

وأكدت: لن يثنينا تجاهل أهل السلطة عن الاستمرار بالمطالبة. القضية هي قضية إنسانية بامتياز ولا ينبغي اخضاعها للتجاذبات السياسية القائمة في البلاد. سنستمر بالمطالبة، القضية ليست قضتينا وحدنا كأهال بل قضية مجتمع باسره يجب ان يبنى على المصارحة فالمصالحة.

وختم حلواني بتوجيه دعوة لجميع المواطنين للمشاركة في التجمع المواطني الذي سيقام في ساحة الشهداء، بيروت، الساعة السادسة من بعد ظهر الاحد الواقع في ١٨ نيسان، وذلك من اجل:

- إعلان ١٣ نيسان يوما وطنيا للذاكرة، يوما لنبذ العنف والتعصب من انفسنا ومن مجتمعنا، يوما لاستخلاص العبر وترددها على مسامع اولادنا لكي يتحاشوا ما وقعنا به ولكي يرددوها بدورهم على مسامع اولادهم.

ومن اجل اقامة نصب تذكاري لتخليد جميع ضحايا الحرب يكون إدانة ماثلة لجرائمها. نصب لتخليد جميع الضحايا، نصب لإدانة كل الجرائم، مكان للجميع لا يعرف التمييز. مكان نقصده مع اولادنا لنتصالح مع ماضينا، ولننتج ذاكرة مشتركة للسلم.